مذكرة مفاهيمية

الحدث الجانبي الرابع عن الهجرة والتنمية الريفية

➢ أهداف الحدث الجانبي ومبرراته

يصبو الحدث الجانبي إلى نشر التوعية وإقامة نقاش حول الروابط بين الهجرة والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية، والسبل الملموسة لمعالجة مسببات الهجرة وتسخير مساهمتها في أبعاد التنمية المستدامة كافة، ولا سيما لأجل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة وتنفيذه ومتابعته على المستوى الإقليمي والوطني.

وسوف يضم الحدث مشاركين في المؤتمر الإقليمي لأفريقيا، وسوف يكون بمثابة منتدى لتقاسم المعارف وتبادلها بشأن النهج والخبرات ذات الصلة والدروس المستفادة والممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي في مجال الهجرة والأمن الغذائي وتغير المناخ والتنمية الزراعية والريفية، بما يشمل الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمهاجرين وجاليات الاغتراب. وسوف يقدم المشاركون أيضاً وجهات نظر من بلدان ومؤسسات كل منهم لإغناء النقاش، وتجديد التزامهم بتحسين الأدلة المتعلقة بأنماط الهجرة الريفية ومسبباتها وتداعياتها، وتعزيز الاتساق بين سياسات الهجرة وعمليات السياسات والبرامج القطاعية الرئيسية، بما في ذلك التنمية الزراعية والريفية وعمل الشباب وتغير المناخ والحماية الاجتماعية.

وختاماً، سيبدأ الحدث الجانبي بمناقشة المبادرات على المستوى الإقليمي، بغية إدماج مسألة الهجرة في خطط التنمية الوطنية وسياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية الزراعية والريفية، من أجل التصدي لمسببات الهجرة وتسخير قدراتها الإنمائية ذات الصلة. وينبغي الاهتمام بصورة خاصة باحتياجات النساء والشباب وتطلعاتهم (أي تحسين فرص العمل اللائق في الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية على حد سواء)، فضلاً عن الدعوة إلى قنوات هجرة آمنة ومنتظمة في الإقليم (أي برامج الهجرة الموسمية في قطاع الزراعة) وتيسير استخدام التحويلات المالية وأموال المغتربين من أجل الاستثمارات المنتجة في الزراعة.

➢ معلومات أساسية

تشكّل الهجرة ظاهرةً عالمية معقّدة تؤثر في حياة مئات الملايين من البشر. فإن البيانات المتاحة تقدر عدد المهاجرين الدوليين حول العالم بـ 258 مليون شخص[1] وعدد المهاجرين الداخليين بـ 763 مليون شخص[2] وعدد المشرّدين قسراً بـ

[1] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2017: International Migration Report 2017: Highlights (تقرير الهجرة الدولية لعام 2017: أبرز النقاط).

[2] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2013.
Cross-national comparison of internal migration: and update on global patterns and trends

65.6 ملايين[3]. ويتحدّر حوالي 14 في المائة من مجمل النازحين الدوليين من أفريقيا[4] كما أن 75 في المائة من حركة الهجرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تحصل ضمن القارة الأفريقية. وتفيد أدلّة أن المهاجرين في أفريقيا يتحدرون بمعظمهم من الأرياف (88 في المائة في أوغندا و93 في المائة في بوركينا فاسو) وأنّ شباب الأرياف أكثر ميلاً إلى الهجرة.[5]

أمّا العوامل المسببة للهجرة الريفية فمعقدة ومتداخلة وهي تشمل النزاعات وأعمال العنف والكوارث الطبيعية، وكذلك الفقر في الأرياف وانعدام الأمن الغذائي، وقلة فرص العمل واللامساواة والوصول المحدود إلى الحماية الاجتماعية والتأثيرات السلبية للتدهور البيئي وتغير المناخ. ويهجر الكثير من الأفراد والعائلات المناطق الريفية لعدم إدراكهم أيّ بديل معقول عن النزوح بعيداً عن الفقر السائد في مجتمعاتهم المحلية.

وتنجم عن الهجرة فرص وتحديات على حد سواء لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. فبالنسبة إلى المناطق الريفية في بلد المنشأ، قد تخفف الهجرة من الضغط على أسواق العمل المحلية، وتتيح توزيعاً أكثر كفاءة للعمل، فيما تساهم في النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وسبل المعيشة الريفية من خلال الاستثمارات الرأسمالية والمهارات ونقل التكنولوجيا والدراية والشبكات الاجتماعية. إلا أن الهجرة قد تفضي أيضاً إلى خسارة الشريحة الأكثر حيوية ونشاطاً من القوى العاملة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات بديهية على الإنتاجية الزراعية. أما بالنسبة إلى مناطق العبور والمقصد؛ فقد تعوّض الهجرة الآمنة والمنظّمة والمنتظمة عن النقص في اليد العاملة وتساهم في تنمية المجتمعات المضيفة، إلا أنها قد تطرح تحديات على السلطات المحلية لاضطرارها إلى توفير الخدمات العامة الجيدة للمهاجرين وللسكان المضيفين على حد سواء. وتدعو أبعاد الهجرة هذه إلى اتخاذ تدابير على مستوى العالم ينبغي لها أن تكون شاملة، وأن تجمع بين الاستجابات الإنسانية والإنمائية.

وعلى الرغم من قلة البيانات المتعلقة بالهجرة الريفية، تزداد البلدان الأفريقية إدراكاً لتداعيات الهجرة والإمكانات التي تنطوي عليها في ما يتعلق بتنميتها، وهي تقوم بتصميم سياسات و/أو تطبقها من أجل الإدارة الفعالة للهجرة من بلدانها وإليها. ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين الأدلة التي تبيّن كيفية تأثير الطبيعة المعقدة للهجرة وتفاعلها مع عملية التحول الهيكلي الجارية في تلك البلدان، ولتعزيز الاتساق بين السياسات والاستراتيجيات والبرامج في مجالي الهجرة والتنمية الزراعية والريفية.

➢ الهجرة في خطة الأمم المتحدة

تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للأمم المتحدة (خطة 2030)، التي تلتزم بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، بأن الهجرة ذات صلة وثيقة بالتنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. فإنّ الهجرة تساهم في تحقيق أهداف

(مقارنة عبر البلدان للهجرة الداخلية وآخر المستجدات على صعيد الأنماط والاتجاهات العالمية).

[3] مركز رصد التشرد الداخلي، Global Report on Internal Displacement 2017 (التقرير العالمي بشأن التشرد الداخلي).

[4] إدارة الأمم المتحدة للشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية، International Migration Report 2017: Highlights .2017 (تقرير الهجرة الدولية لعام 2017: أبرز النقاط).

[5] منظمة الأغذية والزراعة ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، Rural Africa in motion: Dynamics and drivers of .2017 migration south of the Sahara. (الحركة في الأرياف الأفريقية: ديناميكيات ومسببات الهجرة جنوبي الصحراء الكبرى).

متعددة كالقضاء على الجوع واستئصال الفقر والحد من اللامساواة وتعزيز الاستدامة البيئية، من بين أمور أخرى. وفضلاً عن ذلك، تنطوي خطة عام 2030 على عدة مقاصد متصلة بالهجرة (مثل المقصد 10-7 الذي ينص على تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة) وتدعو إلى الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز نحو تحقيق تلك المقاصد، باستخدام بيانات مفصلة بحسب حالة الهجرة، في جملة أمور.

واستجابةً لحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، اعتمدت الجمعية العامة في 19 سبتمبر/أيلول 2016، إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الذي أعاد التأكيد على الالتزامات التي قطعتها البلدان الأعضاء بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين كافة وضرورة معالجة العوامل المسببة لحركات النزوح الكبرى. ودعا إعلان نيويورك إلى وضع اتفاقين عالميين بحلول 2018، يتعلق أحدهما باللاجئين فيما يخص الآخر المهاجرين، بهدف ترجمة الالتزامات العامة إلى التزامات قابلة للتطبيق على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

وبالتالي تعدّ 2018 سنة محورية لاعتماد سياسة شاملة ومتعددة القطاعات حول الهجرة، وينبغي للتنمية الزراعية والريفية أن تكون عنصراً محورياً لهذا الجهد. وعلى الاستجابة العالمية أن تستند إلى أدلة أقوى وإلى فهم للروابط القائمة بين الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية والتحول الريفي والهجرة.

➢ دور المنظمة في التصدي للهجرة

ترتبط العوامل المسببة للهجرة وتأثيراتها ارتباطاً وثيقًا بالأهداف العالمية للمنظمة ألا وهي مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وخفض الفقر في الريف وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويهدف عمل المنظمة في مجال الهجرة إلى إدراج منظور التنمية الزراعية والريفية في الاستجابة للتحديات المتصلة بالهجرة. وتكمن الميزة المقارنة للمنظمة في خبرتها الشاملة لمجمل القطاعات الإنسانية والإنمائية في الجوانب المتصلة بالروابط بين التنمية الريفية والتنقل البشري. وبالتعاون مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، تؤدي المنظمة دوراً هاماً في معالجة مسببات الهجرة الداخلية والدولية، وفي تسخير القدرات الإنمائية للهجرة، لا سيما على صعيد الأمن الغذائي وخفض الفقر.

وتعمل المنظمة على تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والوكالات التي توجد مقارها في روما، فضلاً عن مؤسسات البحوث والشركاء في التنمية. وتساهم المنظمة أيضاً في آليات التعاون العالمي مثل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وبالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة سوف ترأس المنظمة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة في عام 2018 وسوف تروج لدور الزراعة والتنمية الريفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المتصلة بالهجرة. وقد كانت الهجرة أيضاً موضع تركيز يوم الأغذية العالمي في 2017.

ويمثل المؤتمر الإقليمي للمنظمة فرصة للعمل من أجل تعزيز الالتزامات على صعيد التنسيق الإقليمي والإقليمي الفرعي والأقاليمي وعمليات السياسات المتعلقة بالهجرة. وسيشكّل أيضاً فرصة للنظر في توسيع التنسيق مع الوزارات المشاركة في العملية لاعتماد الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، لإبراز أهمية الروابط بين الهجرة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في الميثاق العالمي، فضلاً عن متابعته وتطبيقه. وحالما يتم اعتماد الميثاق العالمي سيكون من الأهمية بمكان ترجمة تلك الالتزامات إلى خطوات ملموسة.

➢ هجرة شباب الريف والعوامل المسببة لها

في عام 2015، كان 34 في المائة من المهاجرين الدوليين المتحدرين من أفريقيا يبلغون ما بين 15 و24 عاماً من العمر. ولكن غالباً ما تنحصر حركة تنقل الشباب ضمن بلدهم نفسه. وتفيد أدلة مستقاة من مجموعة من البلدان الأفريقية أنّ المهاجرين بمعظمهم ذكور تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً وأن العمل هو الدافع الرئيسي لهجرتهم.[6] أما نساء الريف فلديهن أسباب مختلفة للهجرة كما أنهنّ يواجهن قيوداً اجتماعية محددة. فالأسباب العائلية هي أهم العوامل التي تحدو بهنّ إلى الهجرة.

ويعتبر العديد من الشباب أنّ الهجرة من المناطق الريفية والزراعة هي الخيار المعقول الوحيد لتحسين مستقبل عملهم وحياتهم، ولتحقيق توقعاتهم واحتياجاتهم. وفيما أن مسببات الهجرة من الريف متعددة ومترابطة في الغالب، ففي حال شباب الأرياف تحديداً تكتسي قلة الوصول إلى العمل اللائق والحاجة إلى خدمات أكثر عدداً وأفضل جودة، أهمية خاصة. ويواجه شباب الريف المهتمون بكسب عيشهم في القطاع الزراعي قيوداً إضافية تشمل الوصول غير الكافي إلى المعلومات وتنمية القدرات وفرص التعليم؛ ومحدودية وصولهم إلى الموارد (كالأراضي والأسواق) والخدمات المالية، ومشاركتهم المحدودة في الحوار بشأن السياسات وعمليات صنع القرار.

وإنّ الشباب الذين يهاجرون بسبب العوز الشديد يكونون أكثر ضعفاً وأشد حرماناً من المهاجرين الأكبر سناً. فيميلون إلى التنقل بمفردهم وقد يفتقرون إلى مهارات وموارد مهمّة لضمان تنافسيّتهم في أسواق العمل الرسمية، وذلك في المناطق الريفية لبلد المنشأ وفي المناطق الحضرية لبلد المقصد على حد سواء. وعادة ما ينتهي بهم المطاف في العيش ضمن مستوطنات غير رسمية ويعلقون في ممارسة الأشغال متدنية الدخل أو غير الرسمية أو الخطرة، أو يقعون في حال من البطالة أو العمالة الجزئية. وبصورة عامة يتعرض المهاجرون الشباب للتمييز والاستبعاد الاجتماعي والعنف وسوء المعاملة والاستغلال. وكثيراً ما تواجه المهاجرات الشابات تمييزاً ثلاثياً باعتبارهن نساء، وفي سن شابة، ومهاجرات.

ومع دخول حوالي 20 مليون شخص إلى سوق العمل كل سنة (منهم 12 مليوناً في المناطق الريفية)، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحدي توليد عدد كاف من الوظائف لاستيعاب قواها العاملة المتنامية. ولذا فإن توليد فرص العمل الجديدة في المناطق الرئيسية فائق الأهمية. وسكان أفريقيا جنوب الصحراء هم الأصغر سناً في العالم، إذ تشكل الشريحة

[6] منظمة الأغذية والزراعة، 2017. Evidence on internal and international migration patterns in selected African countries (أدلة على أنماط الهجرة الداخلية والدولية في عدد معين من البلدان الأفريقية.)

الشبابية التي تتراوح سنّها بين 15 و24 عاماً أكثر من 60 في المائة من إجمالي السكان و45 في المائة من القوى العاملة[7]. وتبلغ نسبة انتشار البطالة طويلة الأجل في عداد الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 48.1 في المائة. وبالتالي ليس من قبيل الصدفة، نظراً إلى عملية التحضر حديثة العهد نسبياً، أن يكون 62 في المائة من السكان تقريباً ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية. وينبغي للاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ وسبل المعيشة القادرة على الصمود، أن يكون جزءاً هاماً من الاستجابة للتحديات الحالية للهجرة.

➢ الجمهور المستهدف/المشاركون في الحدث الجانبي

يرمي هذا الحدث إلى الجمع بين أولئك الذين يستطيعون تقديم قصص نجاح واستفادة الدروس منها. فالهجرة والتنمية الريفية مسألتان أفقيتان تؤثر فيهما طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، تشمل:

- صانعي السياسات على المستويين الوطني والإقليمي؛
- والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة؛
- ومنظمات المانحين؛
- والجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛
- ومنظمات المجتمع المدني؛
- ومنظمات الشباب؛
- وجمعيات المهاجرين والمغتربين؛
- والأوساط الأكاديمية.

➢ النواتج المتوقعة

إن وقائع الحدث الجانبي والدروس الرئيسية المستفادة منه وتوصياته، ستتبلور في حصيلة المؤتمر الاقليمي لأفريقيا. وسوف يفضي الحدث بشكل خاص إلى توافق في الآراء حول الطبيعة المعقدة للهجرة (بما يشمل بعدها الزراعي والريفي) وحول سبب نجاح سياسات/نماذج معينة تقابل بين الهجرة والتنمية الريفية والزراعية في بعض البلدان، وفشل سياسات/نماذج أخرى مشابهة لها في تحقيق النجاح. ومن المتوقع لهذا النقاش أن يستمر على المستوى القطري، بحيث يؤثر في الإصلاحات الهامة للسياسات التي ستولّد بيئات أفضل للهجرة وللتنمية الريفية؛ ويقدّم الدعم إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين في ترجمة الإعلانات والالتزامات الرسمية الصادرة عن الاتفاق العالمي بشأن الهجرة إلى تدابير ونتائج ملموسة على المستويين الإقليمي والقطري.

---

[7] وفيما أن عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد زاد بمقدار 645 مليون نسمة في الفترة بين 1975 و2015، من المتوقع أن ينمو بنسبة تفوق الضعف (أي 1.4 مليار نسمة) في الفترة بين 2015 و2055. منظمة الأغذية والزراعة ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، 2017. Rural Africa in motion Dynamics and drivers of migration South of the Sahara. (الحركة في الأرياف الأفريقية: ديناميكيات ومسببات الهجرة جنوبي الصحراء الكبرى).

➢ **التأثير المتوقع**

يتوقع من الحدث الجانبي (أ) أن يعزز إبراز أهمية البرامج/النماذج/النهج الناجحة للمنظمة ولشـــركائها في مجال الهجرة والتنمية الريفية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السياسات والبرامج القطرية الناجحة في المجالات نفسها؛ (ب) ويدعم الخطة الإنمائية للبلدان عبر تنفيذ السياسات التي لها تأثير إيجابي موثق بشكل واف؛ (ج) ويوفر منتدى لاستكشاف فرص للهجرة الإيجابية والتنمية الريفية؛ (د) ويطلق مبادرة أو مبادرات على نطاق إقليمي أو إقليمي فرعي بشأن الهجرة والتنمية؛ (هـ) ويجدد التزام المكاتب القطرية للمنظمة من أجل تحســـين الأدلة المتعلقة بأنماط الهجرة الريفية ومحركاتها وتأثيراتها؛ (و) ويوضـــح الدور الذي يوســـع المنظمة أن تؤديه في دعم البلدان من أجل اعتماد الميثاق العالمي بشـــأن الهجرة وتنفيذه ومتابعته على المستويين الإقليمي والوطني.

جدول الأعمال والمشاركون

	الميسر:
7 دقائق	الملاحظات الافتتاحية: المدير العام المساعد/المكتب الإقليمي لأفريقيا. الخطاب الرئيســـي: الســـيّد Hassan Abdel Moneim، المبعوث الخاص لمنظمة الدولية للهجرة لدى السودان
8 دقائق	المتحدث: الســـيّد Patrick Kormawa، منسّـــق المنظمة في الإقليم الفرعي لأفريقيا الشـــرقية وممثل المنظمة لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. تقديم أطلس "Rural Africa in motion. Dynamics and drivers of migration South of the Sahara" (الحركة في الأرياف الأفريقية. ديناميكيات ومحركات الهجرة جنوب الصـــحراء الكبرى) الذي قامت بصياغته المنظمة ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية. عرض شـــريط فيديو "Promoting alternatives to migration for Ethiopian rural youth" (الترويج للبدائل عن هجرة شباب الأرياف في أثيوبيا)
20 دقيقة	مناقشة جماعية بإدارة... المشـاركون في المناقشـة الجماعية: سـيقوم ممثلون عن الحكومات (وزراء من إثيوبيا والسـنغال)، والاتحاد الأفريقي (مفوض الاقتصـــاد الزراعي والزراعة)، والاتحاد الأوروبي (يؤكد لاحقاً)، ومنظمات المهاجرين والمغتربين (Migrant Watch) ومنظمات المجتمع المدني بمشاركة تجاربهم ودروسهم في مختلف المجالات التي تتصل بموضوع الاجتماع.
8 دقائق	مناقشة عامة سيفتتح مدير المناقشة جلسة أسئلة وأجوبة وتعليقات وملاحظات وتوصيات فضلاً عن الالتزامات. وفي نهاية الجلســـة، ســـيعرض نبذةً ســـريعة عن النتائج/التوصـــيات الرئيســـية للاجتماع بما في ذلك الالتزامات الملموسة.
دقيقتان	ملاحظات ختامية: المدير العام المساعد/المكتب الإقليمي لأفريقيا.